مقدمة

شهد العالم العديد من الصراعات والحروب التي تسببت في مقتل الكثير من الأبرياء ففي خمسة آلاف سنة من عمر الإنسان اندلعت أكثر من أَربع عشرة ألف حرب سقط خلالها حوالي خمسة مليارات قتيل وكان عدد الضحايا في الحرب العالمية الأولى لوحدها أكثر من عشرة ملايين شخصاً أمّا في الحرب العالمية الثانية فقد بلغ عدد القتلى أكثر من أربعين مليون إنسان[1] ومازالت هذه الحروب والصراعات مستمرة إلى يومنا هذا ونتيجة تلك الحروب سعى المجتمع الدولي إلى إيجاد قواعد قانونية تنظمها وتخفف من الآلام والمعاناة التي تسببها وحصر الإضرار التي تخلفها إلى الحد الأدنى، لذلك ظهرت إلى الوجود اتفاقيات لاهاي لعامي 1899و1907 التي تنظم وسائل وأساليب القتال بينما عنيت اتفاقيات جنيف في حماية الأشخاص والممتلكات الثقافية والأعيان الأخرى، وهذه القواعد والنصوص لا تكفي لوحدها من اجل تحقيق هذا الغرض لذلك لابد من وجود آليات ووسائل تراقب وتساعد على تطبيق تلك الاتفاقيات، وهذه الآليات قد تكون دولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي لها دور كبير في إرساء قواعد القانون الدولي الإنساني من خلال المساعدة التي تقدمها إلى ضحايا النزاعات المسلحة، وكذلك الدور الرقابي الذي تقوم به إلى جانب جهات تطوعية أخرى مثل الجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، وكذلك ظهور نظام الدولة الحامية التي نصت عليها اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 التي أخذت على عاتقها رعاية مصالح رعايا أحد إطراف النزاع، وأيضا لجنة تقصي الحقائق، وهي جهاز حديث يتولى التحقيق في الانتهاكات التي تحدث أثناء النزاعات، وأخيرا ظهور أجهزة عقابية تتولى معاقبة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني .

[1] - محمد احمد بريسم، مقدمة لدراسة اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ،الطبعة الأولى، بلا مكان طبع، 2009،ص5 .

وأمّا على المستوى الوطني فقد أوجدت قواعد القانون الدولي الإنساني عدة آليات بما في ذلك التدابير التشريعية يتم تطبيقها وقت السلم تهدف إلى تجنب الانتهاكات التي تحدث أثناء النزاعات المسلحة وهي نشر القانون الدولي الإنساني والتعريف به خصوصاً بين الأوساط المعنية بتطبيقه وكذلك إعداد عاملين مؤهلين، ومستشارين قانونيين، وهذه الآليات هي ملزمة بالنسبة للدول لذلك كانت الدعوة إلى إنشاء أجهزة وطنية تمكن الدول من الإيفاء بالتزاماتها الدولية وتكون متخصصة في القانون الدولي الإنساني تقدم المشورة والمساعدة في كافة مجالاته والتي تعرف بـ (اللجان الوطنية) والتي ستكون موضوعا لبحثنا .

اهمية البحث

تعدّ اللجان الوطنية من الآليات المهمة في التنفيذ الفعال للقانون الدولي الإنساني وذلك بسبب الدور الذي تقوم به في مساعدة الدول في مجال تقديم المشورة والتنسيق بين أجهزة الدولة المختلفة نتيجة تمتعها باختصاصات مهمة وكذلك دورها المتعلق بإجراء كل الدراسات التقيمية للتشريعات الوطنية فضلا عن دعم التعاون وتبادل الخبرات مع المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في هذا المجال بالإضافة إلى التعاون مع اللجان الوطنية لبلدان أخرى تقع ضمن المنطقة الجغرافية، وأيضا تلعب دوراً مهماً في عملية مراقبة تطبيق القانون الدولي وقت السلم، وتحديد الانتهاكات التي تحدث وقت النزاعات المسلحة .

هدف البحث

اِن الهدف من الدراسة هو إبراز الأهمية الكبيرة للدور الذي تلعبه اللجان الوطنية في عملية تطبيق القانون الدولي الإنساني إضافة إلى تحديد الصعوبات التي تواجه عملها مع طرح بعض المقترحات التي يمكن أن تساهم في تطوير جوانب أنشطتها المتنوعة .

مشكلة البحث

على الرغم من الأهمية الكبيرة للّجان الوطنية ومساهمتها الفاعلة في تنفيذ القانون الدولي الإنساني، إلا أنها تعاني من بعض المشاكل التي تعترض طريقها من اجل أداء مهامها، ومن هذه المشاكل اضطراب التنسيق مع السلطة التنفيذية مجالين الأول يتعلق بتطبيق القانون الدولي الإنساني وقت السلم وكذلك في فترات النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، أمّا المجال الثاني فيرتبط بمدى قدرة اللجان الوطنية على تحديد الانتهاكات التي تحدث أثناء النزاعات المسلحة خصوصاً اذا ما كان مرتكبو تلك الانتهاكات احد المسؤولين في الجهات التي تتولى رئاسة تلك اللجان أو أن يكون عضواً فيها وما يعيق عملها أكثر أن أغلب هذه اللجان تشكل من قبل السلطة التنفيذية دون دور للسلطة التشريعية في ذلك، فضلا عن المشاكل المالية التي تواجهها نتيجة عدم وجود موازنة خاصة تقر لها من قبل الدولة، وهذه الأمور تؤثر على أداء عملها بالصورة المطلوبة .

منهجية البحث

سوف نتناول موضوع بحثنا (دور اللجان الوطنية في تطبيق القانون الدولي الإنساني) وفق المنهج التحليلي المقارن لتوضيح تجارب تشكيل اللجان في بعض الدول والدور الهام الذي قامت به بالمقارنة مع التجربة العراقية من حيث التشكيل وتحديد المهام عند دراسة موضوع الرسالة .

هيكلية البحث

ستكون هيكلية البحث على ثلاثة فصول يخصص الفصل الأول لتوضيح ماهية اللجان الوطنية للقانون الدولي الإنساني وسيكون المبحث الأول حول التعريف باللجان الوطنية أمّا المبحث الثاني فسنتناول فيه أهداف اللجان وعلاقتها مع غيرها، بينما سيكون الفصل الثاني منصباً على تشكيل اللجان ومهامها وأساليب عملها وسنتناول في المبحث الأول منه، كيفية تشكيل اللجان ، وسنتطرق في المبحث الثاني إلى مهامها وأساليب عملها في حين سيخصص الفصل الثالث لتجارب تشكيل اللجان وسيكون المبحث الأول لدراسة التجارب الدولية أمّا المبحث الثاني فسنتطرق من خلاله للتجربة العراقية بما لها وما عليها وسنختم هذا البحث بخاتمة تتضمن اهم النتائج والتوصيات التي توصل اليها الباحث.